توجهات الإستراتيجية الأميركية نحو الصين وجنوب شرقي آسيا

د. عامر هاشم عواد

* أكاديمي وباحث من العراق

د. نغم نذير شكر

** أكاديمية وباحثة من العراق

* - رئيس قسم الدراسات الأميركية - مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

** - باحثة - قسم الدراسات الأميركية - مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

مقدمة

منذ بدء إدارة أوباما الثانية والتوقعات والتحليلات حول دورها ومهامها، تكتسب مع كل يوم زخماً وأهمية، ولاسيّما أن الرئيس الأميركي في فترة ولايته الثانية يكون متحرراً من عبء إعادة الانتخاب، وعادة ما ينصرف إلى تثبيت مكانته ودوره وإنجازاته المميزة، ليترك ما يعرف في المصطلح الأميركي- Legacy- أي إرث يخلده ويضعه في قائمة سجل الرؤساء البارزين والعظماء، وأوباما الذي نجح في مدّة ولايته الأولى في تجنب الاندفاع نحو شن حروب خارجية أو الدخول في مواجهات بأقاليم النزاع في العالم، وانسحب من العراق وبدأ لخفض القوات في أفغانستان، وركز على الشؤون الداخلية، واستنزفه الصراع مع الجمهوريين في الكونجرس،لا يعتزم خوض حروب ومواجهات مع القوى المناوئة لأميركا، سواء كانت إيران أو كوريا الشمالية. ولا الدخول في مواجهات تـُذكـّر بالحرب الباردة مع روسيا، أو الانهماك في تصفية حسابات مُكلفة مع الصين، إلا إذا فرضت عليه التطورات والظروف الضاغطة من أي من تلك القوى، وضعاً يُهدد المصالح والزعامة الأميركية التي لن تتخلى عنها واشنطن بسهولة، والسياق هنا يعني خاصة الصين التي برزت عملاقاً اقتصادياً، بطموح يؤهلها لمنافسة أميركا[1].

1 - عبدالله خليفة الشايجي، فرصة أوباما في الشرق الأوسط، الاتحاد الإماراتية، 2013/3/11.

وقد لعب العامل الاقتصادي لعبته تجاه استمرار الدور الإمبراطوري العالمي، ذلك الدور الذي يعيش مرحلة انكفاء سيتراجع بعدها لتشرق شمس تعددية قطبية في النظام الدولي ستكون الصين إحدى فواعلها وعناصرها.

أن العالم مقبل على تعددية قطبية ستكون الصين واحدة من أبرز اقطابه الفاعلة.

من هنا تدرك الولايات المتحدة الأميركية حقائق القوة الصينية و(تفترض وجود الصين كقوة دولية فاعلة)، هذه الحقائق هي:

1 - إذا كانت الولايات المتحدة اليوم القوة العظمى المهيمنة، فإنها لن تكون كذلك في المستقبل، هذه حقيقة يجب أن نسلم بها، ذلك أن العالم مقبل على تعددية قطبية ستكون الصين واحدة من أبرز اقطابه الفاعلة.

2 - إدراكاً للحقيقة السابقة، على الولايات المتحدة أن لا تدخل بعداء أو صراعات مع القوة العظمى البازغة، ذلك أن تلك الصراعات ستكون مكلفة جداً بالنسبة إليها، لا سيما على اقتصادها المنكفئ الذي يعاني من اختلالات واضحة، وهو ما قد يفرز نتائج لا تحمد عقباها على الأميركيين أنفسهم.

3 - على الولايات المتحدة أن تهتم في جانب التعاون البناء المتبادل، إذا ما أرادت الاستمرار في لعب دور عالمي يشارك مع أطراف أخرى في ادارة الشؤون الدولية.

السؤال هنا: هل ستكون توجهات الإدارة الأميركية الجديدة نحو الصين وجنوب شرقي أسيا وفقاً للحقائق السابقة؟ إن الإجابة عن السؤال أعلاه ستشكل المعالجة الموضوعية والعلمية في هذه الورقة التي تدرس مكامن التوجهات المستقبلية في الاستراتيجية الأميركية تجاه الصين ومنطقة جنوب شرق أسيا، وفقاً لما تتعامل وإياه السياسة الخارجية الأميركية.

*- نعتقد أن اختيار اوباما بهدف التغير الذي يصب في خدمة المصلحة القومية الأميركية.

الأول: توجهات الإستراتيجية الأميركية نحو الصين

جاء الرئيس اوباما بشعار التغيير(*)، والتغيير لا ينحصر في السياسة الداخلية وحسب، وإنما يتعداه للسياسة الخارجية، وضمن هذا الإطار، فإن مايميز إدارة الرئيس اوباما عن إدارة سلفه، القبول بالتعددية العالمية، أي تأكيد على قيادة الولايات المتحدة للعالم مع الاعتراف بوجود دور عالمي لقوى أخرى، ستعمل الولايات المتحدة بالتعاون معها لإدارة الشؤون العالمية، إذ تبنت إدارة الرئيس اوباما استراتيجية جديدة تستند إلى مزيج معقول من الدبلوماسية والاعتدال والشراكة.

إن القول بأن استراتيجية الدولة الأميركية الخارجية، هي استراتيجية ثابتة ليس صحيحاً، ولكن من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأن الإدارات الرئاسية المختلفة تستطيع فرض متغيرات كبرى ومفاجأة على هذه الاستراتيجية، والاستثناء الأهم لهذا الوضع هو حالة الحرب، أو الأزمات العالمية الكبرى، إذ تجد الإدارة الأميركية الظروف مواتية لانعطافات ملموسة في مقاربتها لدورها العالمي، وهذا الظرف هو ما توافر لإدارة بوش، التي سوغت قطاعاً واسعاً من سياساتها الخارجية بالحرب على الإرهاب.

ومن المهم ضمن هذا المسار، الاشارة الى أن إدارة الرئيس اوباما تواجه جملة من المشاكل على الصعيد الداخلي، الأمر الذي أثر على التوجهات الخارجية، وهو الأمر الناتج عن الترابط بين السياستين الداخلية والخارجية، فالأزمة المالية الداخلية الأميركية(**) أثرت سلباً في الخطط العسكرية الخارجية، وكذلك في خطط توسيع التدخل الأميركي وفي دعم المشاريع الخارجية، وهي في الاقل تشكل عبئاً على صانع القرار، فبدل من أن يركز اهتمامه على السياسة الخارجية، فإنه يحاول الموازنة بين الطرفين.

** - وتعد هذه الازمة واحدة من المشكلات العديدة التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي، والتي من ابرزها العجز الهائل في الموازنة، أنظر: غسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

وكما لا تزال الخلافات الحزبية الداخلية لها أثر مهم للتأثير في عمل إدارة الرئيس اوباما، ومنها مثلاً إعاقة تعيين بعض المرشحين من الرئيس لتولي مناصب عليا، وكذلك فضلاً عن ترحيل الخلافات حول الميزانية الى شهر حزيران من العام الحالي 2013، وكذلك الصعوبات التي لاقاها اوباما لإقناع الكونغرس بالتصويت على قانون الهاوية المالية.

إن تعامل ادارة الرئيس اوباما مع هذه التحديات، يتطلب منه تكييف السياسة الخارجية وجعلها تتحرك في ثلاثة اتجاهات عمل ببعضها سابقاً، والمطلوب العمل بها في الوقت القادم وهي[2]:

2 - كوثر الربيعي، أولويات الادارة الأميركية الجديدة، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، العدد(49)، شباط 2009، ص 4.

1 - الانفتاح الاقتصادي على العالم، وتخفيف الشروط التي وضعتها الادارة السابقة، وفق منظور التعاون والشراكة وتجنب أسلوب الضغط السياسي أو الاقتصادي أو التهديد العسكري للحصول على مكاسب اقتصادية.

2 - تقليل كلفة السياسة الخارجية الأميركية، بإعادة صياغة الدور العسكري الأميركي لاسيما في العراق وافغانستان.

3 - ايجاد صيغ للتعاون مع الحلفاء ولا سيّما الاوربيون والاسيويون وإشراكهم في القرارات الدولية، وإعادة تكييف وسائل التعامل مع التنظيمات التي تطلق عليها

الولايات المتحدة توصيف (الارهاب).

لقد تعاملت الإدارات الأميركية سابقاً مع الصين وفقاً لستراتيجية الاحتواء، وهي ستراتيجية لم تكن خياراً بين خيارات، بل أقرب إلى الحتمية، بعد أن وجدت واشنطن أن من المستحيل إيقاف الصعود الصيني الاقتصادي، الذي تحقق في ظل الشروط نفسها التي وضعتها الولايات المتحدة للنظام الاقتصادي العالمي[3]، ولكن التطورات العالمية الأخيرة، لاسيما الازمة المالية الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي، تفرض على إدارة الرئيس اوباما إعادة النظر في مقاربتها للصين، إذ كان للأزمة المالية/ الاقتصادية التي هي في جوهرها أزمة أميركية، أثر مفاجئ في إيضاح الثقل الهائل الذي باتت الصين تؤديه في الميزان الاقتصادي العالمي، ليس فقط في إمكانية أن تتخلص من الأزمة بأقل خسائر ممكنة، ولكن أيضاً بتحولها إلى الدائن الرئيس للولايات المتحدة، ضمن الاتجاهات الفكرية لدى السياسيين والمفكرين، برز اتجاهان للتعامل مع الصين[4]:

وجـــدت واشـنـطـن أن من المستحيل إيـقـاف الصعود الصيني الاقتصادي

الأول: يرى أن الصين عدو قائم أو قادم ويعارضون سياسة المهادنة التي تتبعها الولايات المتحدة مع الصين، والتي ستجعل من الصين أقوى ، وبمساعدة أميركا نفسها، ستصبح الصين قوة مهددة للولايات المتحدة، ولذلك فهم يرون أن أنجح طريقة هي استعداء الصين أو وصفها بالعدو، وأن على صانعي القرار في الولايات المتحدة، أن يدركوا أن الصين هي أكبر مهدد للأمن القومي الأميركي.

الاتجاه الثاني: يرى أنه ليس من مصلحة أميركا معاملة الصين كعدو، ويفضلون ضمها داخل النظام العالمى بأساليب ترغيبيه مثل (الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، الاستثمار داخل الصين، الاعتراف بالدور الاقليمي الصيني في منطقة آسيا)، وهكذا تتمكن الولايات المتحدة من منع الصين من تهديد المصالح الأميركية، وهذا لا يمنع من استخدام بعض الأساليب الترهيبية (كفرض عقوبات تجارية وإثارة قضايا حقوق الانسان والحريات الدينيه)، كلما دعت الحاجة الى ذلك.

إن التمايز بين الاتجاهين يبدو واضحاً بين إدارتي الرئيس بوش الابن وإدارة الرئيس اوباما، فالأولى عدت الصين عدواً وتعاملت معها وفق هذا المنهج [5]، أنطلاقاً من أسباب اقتصادية جوهرها أن الصين هي السبب في تراجع نمو الاقتصاد الأميركي، وأسباب استراتيجية تتعلق بالصراع حول تسيد الوجود والدور في منطقتي شرق

3 - لم يعد التنافس/الصراع الصيني الأميركي مقتصراً على التجارة والاقتصاد، بل صدرت تهم رسمية أميركية للصين بالتجسس عليها عسكريا عبر التقنيات الالكترونية المتقدمة، فقد اتهمت لجنة استشارية تابعة للكونغرس الأميركي الصين باختراق شبكات أجهزة الحاسوب الحساسة وصناعات الدفاع الأميركية لجمع معلومات لصالح الجيش الصيني، أُنظر: الصين تهدد الأمن القومي الأميركي إلكترونياً، 2009/11/20. http://www.arabrenewal.org/blogs/6588/CaOia-EaII-CaAaa-CaPaeai-CaAaNiBi-AaBENaeaiC.html

4 - عبد المالك تلي، السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصين، 14 فبراير 2011.

5 - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 356.

وجنوب شرق آسيا[6]، أما الثانية فتعاملت بواقعية أكبر مع الصين، فلم تنظر لها كعدو، كما لم تكن الصين حليفاً في الوقت نفسه، وانما تعاملت معها بصفتها منافساً دولياً لابد من احتوائه.

إن من أبرز محددات العلاقات الصينية الأميركية ما يأتي:

المحدد الأول: يتجسد في (فكرة الاحتياج الإستراتيجي)، وتعنى أن كلا الطرفين يحتاج الطرف الأخر، وإن اختلف معه، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.

المحدد الثاني: يتمثل في سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر، وذلك من خلال التركيز على اعتبارات الرشادة في إدارة العلاقات الدولية دون الرغبة في تقديم أية تنازلات.

المحدد الثالث: فيتمثل في تأثير العوامل الداخلية في العلاقات الصينية-الأميركية، إذ يبرز دور الإعلام والكونغرس الأميركي، وكذلك جماعات حقوق الإنسان في الضغط على الإدارات الأميركية لدفعها لإتباع سياسة متشددة تجاه الصين، ومن ذلك دور الكونغرس للتأثير في القيادات الأميركية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في الصين.

إن العلاقات الأميركية الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر:

العنصر الاول: الحرص الأميركي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.

العنصر الثاني: الحرص الأميركي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين.

العنصر الثالث: الحرص الأميركي على إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأميركية الدائمة.

لقد حدثت تطورات مهمة على صعيد العلاقات الأميركية الصينية، في العقود الثلاثة الماضية. فقيمة التجارة معها ارتفعت من 5 مليار دولار عام 1981 إلى 503 مليار دولار في عام2011 وتعد الصين الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة في العالم، وهي أكبر مصدر للسلع للسوق الداخلي الأميركي، وبسبب عدد سكان الصين الكبير جعلها سوقاً واسعة ومتنامية للصادرات والاستثمارات الأميركية، وبحسب أحدث التقديرات وصلت قيمة الاستثمارات الأميركية في الصين الى حوالي 200 مليار دولار[7]. فضلاً عن أن الصين تعد أكبر داعم مالي للولايات المتحدة، فهي تحتفظ بسندات خزينة أميركية تبلغ قيمتها الاسمية أكثر من تريليون دولار.

6 - هدى ميتيكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، كانون الثاني 2007، ص 74.

7 - يوسف مرتضى، ربيع العرب، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص 132.

لكن في مقابل المنافع الايجابية المتحققة من العلاقات الاقتصادية بين البلدين، هناك أيضاً جوانب سلبية ناتجة عن انعدام التوازن في المكاسب الاقتصادية لكلا البلدين، فالعجز في الميزان التجاري مع الصين تصاعد من 10 مليار دولار عام 1990 الى مبلغ 296 مليار دولار عام 2011[8]، ويلقى بالمسؤولية عن ذلك العجز على الصين، ففي رأي عدد من المحللين الاقتصاديين على صلة بالكونغرس الأميركي أن تنامي التجارة بين البلدين، يتم على حساب قوى العمل والصناعات الأمريكية، كنتيجة مباشرة لمنافسة السلع الصينية المنخفضة السعر للمنتجات الأميركية، ممّا أدى إلى انخفاض مستوى الأجور والاستثمارات في الاقتصاد الأميركي[9]. على حين يرى محللون اقتصاديون آخرون أن تحميل الصين المسؤولية عن جميع ما يواجه الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية، هو عين الخطأ ويجب أن نتوقف عن ذلك.

أن الصين تعد أكبر داعم مالي للولايات المتحدة، فهي تحتفظ بسندات خزينة أميركية تبلغ قيمتها الاسمية أكثر من تريليون دولار.

لذلك نرى إن الإستراتيجية الأميركية تجاه الصين، لن تبتعد عن إطار التعاون المشترك، وهو تعاون لم يكن بعيداً عن السياسات السابقة، فكلايتون دوبي المدير المساعد للمعهد الأميركي- الصيني بجامعة كاليفورنيا الجنوبية، يرى: أن هناك حاجة الى توثيق التعاون الأميركي مع الصين، لحل بعض من القضايا المهمة التي تحتاج إلى حلول عاجلة مثل مكافحة الإرهاب، والمشكلات في الشرق الأوسط ... أعتقد أن إدارة أوباما بمرور الوقت ستكون بشكل ما أكثر نشاطاً في الضغط على الصين بشأن عدد من القضايا، لكنني لا أتوقع تغييراً في العلاقة الشاملة بينهما[10].

وينظر إلى موقف أوباما تجاه سياسة التجارة الأميركي على أنه جوهري للعلاقات الأميركية الصينية، ومع ذلك، فإن حقيقة التدهور الاقتصادي العالمي وتزايد النفوذ المالي لبكين سيعملان على فورة الخطابات والكلام، وقد يتوازى تعليق أوباما على كون الصين (**ليست بالعدوة أو بالصديقة**)، مع طريقة حكومة سابقة بالتعامل مع إيجاد توازن بين الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، قضية تايوان، والتلاعب بأسعار العملة وبين التأكيد الفعلي على التعاون، أن التنسيق الفعال مع بكين هو مطلب رئيس لتعهد الرئيس المنتخب بالتعامل مع أطراف متعددة لتجريد كوريا الشمالية من برامجها النووية.

إن الثبات النسبي في السياسة الأميركية تجاه الصين، لا يعني بقاء الاستراتيجية ◄

8 - في رأي بعض المحللين يعود السبب الى عدم انتقال الصين كلياً الى اقتصاد السوق، والى اتباعها سياسة تمييز تجاه الصناعات الأميركية، بسبب الدعم المالي الذي تقدمه للكثير من الصناعات، التي تملكها الدولة خلافاً لمبادئ التجارة الحرة.

9 - إلخبراء الأميركيون لا يتوقعون تغييراً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، http:// arabic.peopledaily.com. html.6545286/cn/31663

10 - علي الأسدي، احتواء الصين... في الاستراتيجية الأميركية. 06 نوفمبر 2012.

على حالها، فاعتراف ادارة الرئيس اوباما بالدور الصيني العالمي هو بنفسه تغير في الاستراتيجية الأميركية، كما أن التقارب الصيني الهندي يجعل من المهم للولايات المتحدة التعامل بواقعية المستجدات معهما، إذ يذهب الكثير من المحللين إلى أن كلاً من الهند والصين سيشكلان خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، نظراً الى رغبة الطرفين في الهيمنة الاقليمية على جنوب آسيا.

كلاً من الهند والصين سيشكلان خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، نظراً الى رغبة الطرفين في الهيمنة الاقليمية على جنوب آسيا.

وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2050، سوف تحتل الهند ثالث أكبر اقتصاد في العالم (27،8 تريليون دولار) بعد الولايات المتحدة (35،2 تريليون دولار) والصين (44،5 تريليون دولار)، وفي ذلك يقول رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير (إن مركز الجاذبية العالمي سينتقل الى الشرق، وبالنسبة إلينا في أوربا والولايات المتحدة، فإن مثل هذا التغيير بالغ التأثير، ولا أعتقد أننا الآن نستوعب منعكساته وآثارهم علينا... نحن على أُهبة الدخول إلى حقبة جديدة في علاقات القوة)[11].

إن أبرز محددين للتحرك الأميركي القادم تجاه الصين، هما المحددان الاقتصادي والاستراتيجي، فعلى صعيد المحدد الاقتصادي ألمحت الصين إلى قلقها على استثماراتها داخل الولايات المتحدة، وعلى أموالها التي كانت تمول بها طوال السنوات السابقة الحكومة الفيدرالية الأميركية بوساطة سندات وأذون الخزانة، ضمن الدورة التي عاش عليها الاقتصاد الأميركي ما قبل الأزمة الاقتصادية الحالية، إذ كانت الصين واليابان (وغيرهما) من يمول العجز المتنامي في الميزانية الأميركية في مقابل استمرار السوق الأميركي مفتوحاً للاستيراد والاستهلاك لمنتجات تلك البلاد، وهو ما جعل الاقتصاد الأميركي متبادلاً لعوامل التبعية مع اقتصادات خارجية عدة، أهمها اقتصادات جنوب شرق آسيا.

وإذ أجابت الولايات المتحدة على القلق الصيني بإعلان من أوباما بطمأنة الصين على أموالها، فإن أسباب القلق الصيني تظل مؤشراً على تقويم الصين للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، والمخاطر الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على العلاقات السياسية بين البلدين، في مجال الثقة، ومن جانب الولايات المتحدة، فإن مراكز الدراسات المهتمة بالشأن الصيني وآسيا، تنبه منذ فترة على ما يطلق عليه الخطر الصيني، وتقدم الدراسات حول كيفية المواجهة لاحتواء هذا الخطر، باستخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وبما في ذلك الوسائل الأمنية-

11 - نقلاً عن: خالد الحروب، في الفكر السياسي الأميركي الجديد" عودة التاريخ" و"رابطة الامبراطوريات"، مجلة المستقبل العربي، العدد357، 2008/11، ص33. كذلك مهاذير محمد عندما تحث عن القرن الآسيوي الجديد. أنظر كتابه:
Mahathir Mohamed, A New Deal for Asia, Pelanuk, -Malaysia, 2000, p p 127 .142

العسكرية[12].

إن توجه الإدارة الأميركية الجديدة نحو الصين سيركز على عاملي التعاون والاحتواء في وقت واحد، مع الحرص على عدم استعداء الصين

وعلى صعيد المحدد الاستراتيجي، صدرت عن واشنطن في الأسبوع الأخير من شهر شباط من العام الحالي 2013، رسائل عن توجهات جديدة في الاستراتيجية الدفاعية الأميركية، يبدو بعض هذه الرسائل متناقضاً، بينما يبدو بعضها الآخر متكاملاً ومنطقياً، اذ كانت إدارة الرئيس أوباما قد أعدت نخب السياسة الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا لاستقبال التحول، لعله من أهم التحولات التي أقدمت عليها القيادة السياسية الأميركية منذ إنشاء حلف الأطلسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

12 - جميل مطر، الصين وأميركا من الاقتصادي الى العسكري، صحيفة"الخليج" الإماراتية، 28/02/2013.

هذا التحول فحواه نقل الجانب الأكبر من الاهتمام العسكري لأميركا في الخارج، من القارة الأوروبية إلى منطقة الباسيفيكي وشرق آسيا، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة في أوروبا بسبب تغيرات في توجهات الاستراتيجية الأميركية، إذ جاءت فكرة نقل التركيز الاستراتيجي من الأطلسي إلى الباسيفيكي، في ظروف هي الأسوأ منذ الظروف التي أحاطت بإقامة سور برلين، وهي أيضاً من بين الأسوأ في تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم الرأسمالي.

إن توجه الإدارة الأميركية الجديدة نحو الصين سيركز على عاملي التعاون والاحتواء في وقت واحد، مع الحرص على عدم استعداء الصين، لأن من شأن ذلك أن يولد أزمات لن تحمد عواقبها على وضع الولايات المتحدة الحالي، ولنتذكر هنا أنه وفي زيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي لواشنطن، تعمد مستشاري أوباما إلا تظهر لقاءاته مع رئيس الوزراء، كما لو أن الطرفين يعدان لحلف أو خطة ضد الصين، في رسالة موجهة للصين فحواها أن إدارة أوباما لا تريد الإيحاء للصين، بأن أميركا تتمنى أو تسعى إلى أن تتحول علاقاتها التنافسية مع الصين إلى علاقات صراع وسباق على الهيمنة .

بالنتيجة، أن أقصى ما تتمناه الولايات المتحدة، في ظل قيادتها الراهنة وتوجهات المؤسسة العسكرية الأميركية، أن تلعب في شرق آسيا والباسيفيكي الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا العظمى مع أوروبا في القرن التاسع عشر.

وفي ختام هذا الجزء نصدق على قول زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، في مقال نشرته صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) منتصف شهر شباط 2013، ورد فيه (أن القيادة السياسية الأميركية يجب أن تمنع أي انزلاق ◄

أميركي نحو المواجهة مع الصين)، وهذا ينطبق على الحقائق الثلاث التي تحدثنا عنها، ومؤداها أن الوقت القادم يتطلب تعاوناً صينياً أميركياً، مع استمرار تخوف كلا الطرفين من الآخر وهو أمر طبيعي، بيد أن السمة الأبرز لابد أن تكون فكرة التعاون المتبادل البناء وفق رؤية (الاحتياج الاستراتيجي) المتبادل بين الطرفين.

ويرى بريجنسكي، أن من شأن آسيا الشرقية والجنوبية، أن تكونا المنطقتين الأكثر هشاشة وقابلية للنزاعات الدولية في عالم ما بعد أميركا

ثانياً: توجهات الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة جنوب شرق آسيا

أعلنت الإدارة الأميركية إستراتيجيتها للأمن القومي الأميركي في السابع والعشرين من مايو/ آيار من عام 2010 متضمنة تغييرات عديدة، كان أبرزها اعترافها بوجود (فواعل غير الدول) على المسرح الدولي، قد يكون دورها وتأثيرها أكبر بكثير من دول ذات سيادة، وكذلك الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستحتاج إلى حلفائها في إدارة الشؤون الدولية، وحجر الزاوية في هذا العمل الجماعي- التشاركي، هو الدول التي تشارك الولايات المتحدة في المصلحة والقيم المشتركة، ولاسيّما العلاقات بين واشنطن وأقرب اصدقائها وحلفائها في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط[13].

13 - عمرو عبد العاطي، الأمن القومي الأميركي لا تغيير كبير في الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، السنة الأولى، يوليو/ اغسطس 2010، العدد 6، ص 100.

وفي ذلك السياق التاريخي المتطور، سيتعين على دور أميركا الجيوستراتيجي في الشرق الجديد أن يكون مختلفاً جذرياً عن انخراطه المباشر في عملية تجديد الغرب. إذ على الجانب الغربي تبقى أميركا المنبع الرئيس للحافز المطلوب للتجديد الجيوسياسي، بل للانفتاح الإقليمي. أما على الجانب الآسيوي فلن تكون الولايات المتحدة قد ارتبطت بعلاقات تعاونية ضمن العديد من الكيانات المتعددة الأطراف وحسب، وإنما ستكون داعمة لتنمية الهند بحذر وراسخة الارتباط المتين باليابان وكوريا الجنوبية، ودائبة بصبر على توسع التعاون الثنائي من ناحيته والعالمي من ناحية أخرى مع الصين، الأمر الذي تحاول عن طريقه إدامة الاستقرار في شرق جديد يواصل الصعود[14].

14 - زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أميركا وازمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص208.

ويرى بريجنسكي، أن من شأن آسيا الشرقية والجنوبية، أن تكونا المنطقتين الأكثر هشاشة وقابلية للنزاعات الدولية في عالم ما بعد أميركا، فصعود كل من الصين والهند بوصفهما قوتين اقليميتين رئيستين مع تطلعات عالمية يدفع نحو تحولات في توزع النفوذ الإقليمي مع تمخض تنافسهما الواضح من شكوك متعذرة التجنب، واذا ماتعثرت أميركا، فان دولاً اضعف قد تضطر إلى الإقدام على خيارات

جيوسياسية في بيئة متزايدة الاضطراب، حتى إذا بقيت الصين والهند حريصتين على تجنب أي صدام كبير، في الوقت نفسه، ثمة ضغط صاعد في الصين يطالب بتقليص نفوذ الولايات المتحدة في آسيا، في حين يتنامى القلق في آسيا الشرقية والجنوبية- الشرقية بإزاء أحلام الصين التوسعية المحتملة[15].

أن العالم مقبل على تعددية قطبية ستكون الصين واحدة من أبرز اقطابه الفاعلة.

ووفقاً للخبير السياسي والاقتصادي (ميثر شيمير)، فإن قدر الصين والولايات المتحدة أن يكونا عدوين طالما أن قوة الصين في حالة صعود[16]، ومنذ وصول باراك اوباما الى رئاسة الولايات المتحدة، وهو يعد بالتواصل السياسي مع منافسيها وأعدائها أيضاً، قال اوباما في مناظرة ديمقراطية لكتلة السود في الكونجرس الأميركي عام 2008: (لن ألتقي أصدقاءنا فقط، بل وأعداءنا أيضاً، لأنني أتذكر كنيدي: أنه علينا إلا نفاوض أبداً من منطلق خوف، بل علينا إلا نخاف التفاوض)، والآن أكثر من ذي قبل، تعد الدبلوماسية والحوار أمرين أساسيين لإعادة بناء (تحالفاتنا وترميم علاقاتنا حول العالم، وتعزيز أمننا فعلياً على المدى الطويل)[17]، المنافسون أو الأعداء هنا الصين ومن سار على دربها، وساحة التنافس أو الصراع الأهم هي منطقة جنوب شرق آسيا.

لقد تصاعد الإهتمام الأميركي بمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بقوة[18]، لاسيما مع إعلان الرئيس الأميركي باراك اوباما، عزمه زيادة الوجود العسكري في جنوب شرق آسيا، في زيارته لإستراليا – في تشرين الثاني 2011، التي أعقبت مشاركته في قمة زعماء رابطة دول جنوب شرق آسيا في مدينة بالي الأندونسية، ثم إصدارهِ توجيهاً استراتيجياً جديداً لوزارة الدفاع الأميركية في يناير 2012 بعنوان (الحفاظ على القيادة العالمية، أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين)، يؤكد فيه حيوية الأقليم للمصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية، وأهمية تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع حلفاء الولايات المتحدة هناك، ويُعد هذا التحول الاستراتيجي بمثابة تتويج لتغييرات هيكلية في سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب شرق آسيا، بدأت منذ العام الأول لإدارة اوباما بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في تموز 2009، إيذاناً بعودة الولايات المتحدة إلى جنوب شرق آسيا.

إلا أن وتيرة الانخراط الأميركي في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي مع دول

15 - المصدر نفسه، ص 121.

16 - ايريش فيدة، توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي، ترجمة علي خليل، مؤسسة فريدريش ناومان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص 33.

17 - فواز جرجس، اوباما والشرق الاوسط– مقاربة بين الخطاب والسياسات، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (154)، ص22.

18 - لقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتضاعف إدراك الولايات المتحدة لخطورة مشكلة الإنتشار النووي فضلاً عن الإرهاب الدولي– أولوية قصوى في السياسة الأميركية، ولاسيما تجاه أقاليم شرق آسيا والشرق الأوسط. للمزيد انظر: اشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأميركية وأزمات الانتشار النووي– الحالة الايرانية 2001-2009، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص39.

جنوب شرق آسيا، اكتسبت قوة دافعة باستضافة الولايات المتحدة لإجتماع منتدى التعاون الاقتصادي بمنطقة آسيا والمحيط الهادي في جزر هاواي الأميركية، في منتصف تشرين الثاني 2011، والإعلان عن مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادي، عن طريق استحداث أول حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في 19 كانون الاول 2011، بما يؤكد رؤية الإدارة الأميركية بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا[19].

رؤية الإدارة الأميركية بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا

لقد حدث تحول في الاستراتيجية الأميركية تجاه جنوب شرق آسيا، قوامه الجمع بين سياسات الإحتواء الاقتصادي و(الدبلوماسية الذكية)، التي تقوم على التقارب مع الصين الصاعدة، وبين الإحتواء العسكري للتحديات التي تواجه جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بوساطة قيادة أميركية. ويتخذ هذا التحول المظاهر الآتية:

1 - **تعزيز الوجود العسكري**: تعتمد الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة، على تفعيل وجودها العسكري في المنطقة في القواعد العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية وجوام وجزيرة ديجوجارسيا في المحيط الهندي، فضلاً عن وجود 28 ألف جندي أميركي في كوريا الجنوبية و(50) ألف جندي في اليابان، تعمد الولايات المتحدة الأميركية بموجب اتفاقية عسكرية جديدة موقعة مع استراليا، إلى إرسال المزيد من القوات إلى شمال استراليا ليبلغ 2500 جندي أميركي بحلول عام2016، كما تجري الإدارة الأميركية مفاوضات لنشر سفن حربية تابعة لسلاح البحرية في سنغافورة وتسير دوريات بحرية، إنطلاقاً من الفلبين التي يوجد فيها نحو (600) من جنود العمليات الخاصة، يقومون بدور استشاري وتدريبي لفائدة القوات المحلية منذ عام 2002 واكتسبت عودة القوات الأميركية الى الفلبين أهمية خاصة، لاسيما بعدما رفض المجلس التشريعي عام 1992 بقاء القوات الأميركية في أكبر قاعدة أميركية في آسيا آنذاك في خليج سوبيك، بما أدى إلى رحيل غالبية القوات الأميركية، لاسيّما أن الدستور الفلبيني الحالي يمنع اقامه قواعد عسكرية أجنبية دون اتفاقية، إلا أن عودة القوات الأميركية تأتي بناء على رغبة الحكومة الفلبينية، في ضمان دعم الولايات المتحدة في الصراع المحتدم مع الصين على الجزر في بحر الصين الجنوبي.

2 - **توسع التحالف العسكري الأقليمي**: يتمثل المحور الثاني للاستراتيجية الأميركية في تقوية الإختراق للمجال الحيوي الصيني، بتوسيع نطاق التحالف الأقليمي

19 - محمد عبدالله يونس، تحول جيوستراتيجي: الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الباسفيكي، مجلة السياسة الدولية، من الانترنت: http://www.siyass.org.

ليشمل دولاً جديدة، فضلاً عن الحلفاء التقليديين لواشنطن، مع زيادة صادرات الأسلحة لدول المنطقة، إذ شرعت الولايات المتحدة في توثيق التعاون العسكري مع فيتنام، وهي دولة مناوئة تقليدياً للوجود الأميركي في آسيا.

فمنذ عام 2009 بدأت فيتنام في استقبال بوارج البحرية الأميركية لموانئها في بعثات تدريبية، وللقيام بعمليات إصلاح السفن الحربية لدعم قدرتها على مواجهة الأنشطة الصينية في الجزر المتنازع عليها.

وفي السياق نفسه، بدأت الولايات المتحدة في تكوين نواة / لتحالف أقليمي جديد مناوئ للصين، بتدشين حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في ديسمبر2011، ومن غير المستبعد أن تبدأ الولايات المتحدة بتوسيع نطاق هذا التحالف مستقبلاً، ليصبح نظيراً آسيوياً لحلف شمال الأطلسي، هدفه الأساسي احتواء المَد الصيني إقليمياً بمظلة دفاعية تمتد عبر المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا.

3 - **الشراكة الإقليمية والتعاون الاقتصادي**: يمثل التعاون الاقتصادي إحدى أهم القضايا التي ركزت عليها جولات سبع، قامت بها وزيرة الخارجية الأميركية في جنوب شرق آسيا حتى تشرين الثاني 2011، لما يمثله هذا الإقليم من أهمية استراتيجية للمصالح الاقتصادية الأميركية، إذ توافقت الولايات المتحدة مع كل من كوريا الجنوبية وتايلاند على اتفاقيات لتحرير التجارة، وتسعى الإدارة الأميركية لمضاعفة صادراتها للاقليم إجمالاً بحلول عام 2015.

كما وتسعى الولايات المتحدة لتقوية علاقات التعاون مع المنظمات الاقليمية، ولاسيما الآسيان ومنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الآسيان، وطرح مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادي بمشاركة بعض دول الآسيان، وهي ماليزيا وسنغافورة وفيتنام وبروناي، بما يفتح المجال لإنشاء منطقة كبرى للتبادل التجاري الحر تضم نحو (800) مليون مستهلك، وتمثل نحو (40 %) من الاقتصاد العالمي[20].

بعد كل ماتقدم، لنسأل: هل ستتغير استراتيجية المحور التي تبناها اوباما تجاه جنوب شرق آسيا بعد اعادة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة لفترة ثانية، أو سيطورها ليفتح آفاق وصفحات جديدة مع دول المنطقة؟

المراقبون يشيرون الى احتمال ثبات موقف اوباما من آسيا، ففي ظل نشوة انتصارهِ على خصمه الجمهوري (ميت رومني) الذي تبنى سياسة المواجهة خاصة

20 - محمد عبدالله يونس، مصدر سبق ذكره.

مع الصين وايران، كانت وجهة الجولة الخارجية الأولى لأوباما في ولايته الثانية تجاه الشطر الآسيوي تحمل دلالة كبيرة لما تمثله آسيا من أهمية قصوى جيو استراتيجية وسياسية واقتصادية لدى الادارة الأميركية، وقد شملت زيارة اوباما لجنوب شرق القارة كلاً من تايلاند وميانمار وكمبوديا، وبذلك اعلنت الخارجية الامريكية، إن آسيا لها أولوية دبلوماسية للبيت الابيض خلال عهد اوباما، وستظل كذلك[21].

وفي ظل السعي الأميركي وراء النمور الآسيوية، سيبقى التنين الصيني يطل برأسه في ظل صراعه مع القوة العظمى من جهة، ومع جيرانه من جهة أخرى، ويرى الخبراء أن زيارة اوباما الاخيرة إلى الدول الآسيوية، ليس الهدف منها سوى موازنة نفوذ الصين بدعم تحالفاتها الآسيوية، وراء تأدية دور طويل الأمد في تشكيل مستقبل منطقة آسيا- المحيط الهادىء، ودعم التحالفات وزيادة الاصدقاء ولمواجهة الممارسات الاقتصادية غير العادلة لبكين.

21 - رشا عبد الوهاب، القارة الصفراء.. طوق نجاة اوباما، مجلة الاهرام الرقمي،14/ نوفمبر 2012، من الانترنيت http : // digi tal. qhram. Org. ed.

أن هناك تحولاً أميركياً واسعاً تجاه جنوب شرق آسيا في الأعوام القادمة

مما تقدم، نرى أن هناك تحولاً أميركياً واسعاً تجاه جنوب شرق آسيا في الأعوام القادمة، يحمل في طياته آفاقاً جديدة تفتحها الأسواق، للنجاة من أزمات أوروبا المالية، وأن التوجه الأميركي الجديد نحو القارة الآسيوية، لا يعكس تغيراً هيكلياً في السياسة الأميركية بقدر ما يجسد إعادة ترتيب للأولويات، مع تسارع وتيرة الصعود الصيني بما ينطوي عليه من تغيرات محتملة في هيكل النظام الدولي، كما تعبر تلك التحولات عن عودة أميركية لسياسات الاحتواء الواقعية، وإن كان ذلك عن طريق نهج جديد متعدد الأطراف، قوامه الشراكة مع الدول الآسيوية، وإعادة تعريف منظومة الأمن الإقليمي.